

أسس الصناعة المالية الإسلامية

-مقاربة نظرية-

د. سعد أولاد العيد

أستاذ محاضر صنف "ب"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط، الجزائر

ouledlaidsaad@yahoo.fr

المخلص:

توجد تحديات كبيرة تقف أمام الفقه الإسلامي المعاصر، والمؤسسات المنتسبة إلى هذه المرجعية، كالمؤسسات المالية الإسلامية، وغيرها من المؤسسات الربحية المستندة إلى مرجعية إسلامية، ويتمثل هذا التحدي في مدى قدرة هذه المؤسسات على الصمود في السوق، مع الاحتفاظ بالقواعد الأخلاقية التي ترفع شعارها، وذلك بعد أن تحولت الصناعة المالية الإسلامية إلى صناعة صاعدة مدفوعة بالانكماش الكبير الذي لا يزال يخنق الاقتصاد الليبرالي؛ وهذا يتطلب من مؤسسات المال الإسلامية: تقديم خدمات نوعية قابلة للحياة، تجمع بين: الاحترافية المهنية، والمعيارية الشرعية، وتتسم بقدر من المخاطرة العاقلة، فلا هي مضمونة الفائدة: كأدوات الربا، ولا هي عالية المخاطرة: كأدوات المقامرة. وهذا ممكن لو توفّر لهذه المؤسسات الإدارة الجادة في تبني الحلول الإسلامية، والهيئة الشرعية الواعية بفقه الشريعة، والرقابة الشرعية الحثيثة، التي تتابع تنفيذ ما تقره تلك الهيئات. ولا يقلل من شأن هذه التحديات أن العالم اليوم يرمق تلك المؤسسات، وهو مثخن بجراح الانكماش الائتماني، ويتوقع أن تقوم صناعة المال الإسلامية بدور ما لإصلاح الأعطاب التي أحدثتها المؤسسات الليبرالية، على صعيد الاقتصاد؛ ومن خلال ما سبق أردنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق الى موضوع أسس الصناعة المالية الإسلامية وذلك من خلال دراسة نظرية تشمل القواعد والأدوات التي تعتمد عليها هذه الصناعة المالية الناجحة.

كلمات مفتاحية: الفقه الإسلامي المعاصر، المؤسسات المالية الإسلامية، السوق المالية الإسلامية

Abstract

This paper investigates the question of whether the phenomenon of Islamic finance that based on **Shariah**, or Islamic law is truly globalizing and spreading as a universal system of finance and banking. The paper also addresses various aspects of the globalization for Islamic finance, among other, the issue of the rise of Islamic banking in the world, Islamic jurisprudence and finance, global standards and integration for Islamic finance, and obstacles facing Islamic finances integration and growth into the global financial system. The paper suggested three elements; the first one is the definition of the Islamic financial industry also and its Important, also its growth in the world wide financial system, and finally the conception of the Islamic financial markets.

Key words: Contemporary Islamic jurisprudence - Islamic financial institutions- Islamic Financial Market

القدمة:

استطاعت المؤسسات المالية الإسلامية تحقيق نجاحات واضحة على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك بالرغم من حادثة تجربتها نسبيا بالمقارنة مع نظيراتها التقليدية، إلا أنه ومع تطور النشاطات الاقتصادية المختلفة وازدياد الطلب على خدمات المؤسسات المالية الإسلامية، فقد تطلب ذلك تطورا مماثلا في الخدمات المالية والتمويلية المقدمة لتلك النشاطات بأكفاً طريقة ممكنة، وفي هذا الإطار نجد أن المؤسسات المالية الإسلامية لا زالت غير قادرة على تلبية تلك الاحتياجات التمويلية سواء للأفراد أو المؤسسات أو الحكومات بالقدر الكافي، وربما يعود ذلك لتركز عمليا على منتجات وأدوات مالية محدودة.

ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، خاصة في ظل ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما يفرضه من ضغوط تنافسية حادة على المؤسسات المالية الإسلامية من قبل نظيراتها التقليدية.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ماهي الصناعة المالية الإسلامية وما أبرز الأسس التي تعتمد عليه ولذا دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة الاحاطة بموضوع الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال تبيان المفاهيم المتعلقة به وكذا أسسه ومبادئه وأهميته في التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في لقاء الضوء على موضوع بالغ الأهمية في العصر الحالي، إلا وهو موضوع التمويل "المالية" الإسلامي وذلك من خلال تبيان حجمه في الاقتصاد الدولي.

1- المؤسسات المالية الإسلامية:

1-1- نشأة المؤسسات المالية الإسلامية:

عرف النظام المالي الإسلامي ازدهارا لقرون مضت خلال فترة الذروة للحضارة الإسلامية، لكن بعد انتشار الاستعمار في معظم البلدان الإسلامية حل محله نظام مالي آخر، ألا وهو النظام المالي التقليدي، وبمجرد حصول هذه البلدان على استقلالها عاد النظام المالي الإسلامي للظهور من جديد، حيث بدأت المؤسسات المالية الإسلامية في الظهور منذ بداية الستينات من العقد الماضي في إطار تلبية رغبات المستثمرين والمدخرين الإسلاميين، واستجابة لنداءات العديد من المؤسسات المالية الإسلامية ذات الطابع الإقليمي والدولي. وكان التحدي الأساسي لهذه المؤسسات هو كيفية إجراء مختلف عمليات الوساطة المالية

من حشد للمدخرات وتوظيفها دون اللجوء لآلية سعر الفائدة، وقد كانت البداية مصرفية بصياغة العقود الإسلامية للتمويل والبيع والاستثمار لحشد وتوظيف الموارد بالمصارف الإسلامية، ومع التطور الكبير والنجاح منقطع النظير للمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، طرأت حاجات جديدة لهذه المؤسسات في إطار تأقلها المستمر مع متغيرات البيئة المالية الدولية، تتمثل في الحاجة لأدوات لإدارة السيولة والمخاطر ودعم الربحية للمؤسسات على المستوى القصير، المتوسط والطويل مع ضمان توفير التمويل اللازم للمشاريع الخاصة أو الحكومية على حد سواء.

واستجابة لذلك تم تطوير الأدوات الإسلامية المستندة على عمليات أسواق رأس المال فكانت الأسهم العادية والصكوك مختلفة الآجال، وذلك على خلفية انتشار فكرة الأسواق المالية في مختلف الأقطار الإسلامية، وقد ساعد في انتشار هذه الأدوات المالية الاستخدام المكثف لها من قبل الحكومات الإسلامية في كثير من الدول لأغراض إدارة موازنات العامة بعيدا عن الأدوات التقليدية والتي في أغلبها تعتمد على الاستلاف المصرفي والتمويل بالعجز وغالبا ما يستتبعه ضغوط تضخمية عالية قد تهدم أهداف هذه الموازنات¹

إن التطور الكبير للمؤسسات المالية الإسلامية ونجاحها عالميا بشهادة المؤسسات النقدية الدولية، أدى إلى قيام العديد من المؤسسات المالية التقليدية بفتح نوافذ إسلامية لها في البلدان الإسلامية، ومع تضخم أصول المؤسسات المالية الإسلامية من الذمم والتمويل والاستثمارات بجانب الموجودات الأخرى في ميزانياتها السنوية بصورة جعلت العائد على هذه الموجودات يتناقص باستمرار بسبب صعوبة تدوير هذه الأصول وتسييلها لإعادة استخدامها استجابة لحاجات العملاء، هذا المشكلة شجعت على ابتكار أدوات ومنتجات مالية إسلامية مبتكرة مثل، الصكوك الإسلامية للاستفادة منها في عمليات تحرير الأصول وتسييلها في شكل أدوات تمثل فرصا استثمارية متنوعة للمستثمرين تساعد في تنويع محافظهم الاستثمارية بصورة مثلى².

1-2- خصائص المؤسسات المالية الإسلامية:

تقوم المؤسسات المالية الإسلامية على أسس، مبادئ، آليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك الأسس التي تقوم عليها المؤسسات المالية التقليدية، ويمكن سرد أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضمن هياكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة الشرعية، تتصف بالاستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة، للتأكد من التزام أجهزة المؤسسة التنفيذية بالفتاوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدها؛
- الأصل في النقود أن يتاجر بها كأداة في النشاط الاقتصادي، ولا يتاجر فيها كسلعة، فهي وسيلة للتبادل ومقياس لقيمة الأشياء وأداة للوفاء، وليست سلعة تباع وتشترى؛

- اعتمدت المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبني على عقد المضاربة الشرعية في تشغيل الأموال، إلى جانب صيغ البيوع المعتبرة شرعا كبديل لسعر الفائدة المصرفية الثابتة التي اعتمدتها البنوك التقليدية كأداة لتسعير تكلفة الأموال؛
 - يعتبر الدين في المؤسسات المالية الإسلامية مبلغا ثابتا لا يزيد بالتأخير، وعند عجز المدين المعسر عن السداد في الميعاد يعطى مهلة لحين يساره أو إسقاط الدين عنه إذا تبين أنه لا يستطيع السداد؛
 - عدم التعامل بالربا "والتي كما هو معروف تمثل الزيادة في المبلغ المقترض بعد استرداده".
- كما تتميز المؤسسات المالية الإسلامية بخصائص أخرى يمكن تلخيصها كالآتي:
- الالتزام بالصفات (التموية، الاستثمارية) في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية؛
 - تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المالي الإسلامي؛
 - تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في معاملاتها³، بناء على قاعدة الغنم بالغرم: التي تعني أن يكون الربح مقابل تحمل الخسارة لو حدث أن وقعت خسارة، كما في البيوع، وأنواع من الشركات⁴؛
 - تفادي الجهالة، الغرر، المراهنة، المقامرة والاستثمارات المحرمة⁵؛

3-1- أهداف المؤسسات المالية الإسلامية:

- تتمثل أهداف المؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي:
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد ومؤسسات، لتمويل مشاريعهم وأنشطتهم الاقتصادية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
 - إيجاد التنسيق والتعاون والتكافل بين الوحدات الاقتصادية وبين أفراد المجتمع الإسلامي؛
 - السعي إلى تنمية القيم العقائدية وزرع المبادئ الأخلاقية الإسلامية لدى العاملين والمتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لتطهير هذا القطاع الحيوي من الفساد؛
 - ممارسة المعاملات المالية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإيجاد بدائل مباحة للمعاملات المحرمة من أجل رفع الحرج عن المسلمين؛
 - التخلص من التبعية الاقتصادية لغير المسلمين، ومحاولة أسلمة المعاملات المالية بشكل عام؛
 - تحقيق الربح، إذ بدونه لا تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية الاستمرار والبقاء، فضلا عن تحقيق أهدافها الأخرى؛
 - تطوير عادات الادخار والاستثمار في المجتمع الإسلامي، وذلك عن طريق تشجيع الأفراد على التوفير مادامت هذه المدخرات تستثمر لصالح المجتمع الإسلامي وتعود على صاحبها بالربح الحلال؛
 - رفع مستوى العمالة والتخفيف من حدة البطالة؛

- رعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم وتهيئة الظروف الملائمة لرعايتهم، وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية، عن طريق صناديق الزكاة؛
- المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الأمة الإسلامية، بكل السبل المشروعة، ودعم التعاون الإسلامي⁶.

2- الصناعة المالية الإسلامية:

2-1- مفهوم الصناعة المالية الإسلامية:

يعد مفهوم الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص، ومعظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، لهذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر منها إليه⁷، هناك مجموعة من التعارف للهندسة المالية، من بينها تعريف الجمعية الدولية تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية (IFE): للمهندسين الماليين لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات⁸.

وتعرف الصناعة المالية الإسلامية لذلك بأنها "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل".

وهذا التعريف يعني أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة وهي:

- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية والتجارة الالكترونية؛
- ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل: بطاقات الائتمان؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إدارة الائتمان⁹.

والابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، ولذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات المتداولة تحقيقه.

وانطلاقا من التعاريف المقدمة عن الهندسة المالية، فقد تبين لنا أن الهندسة المالية تعني التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة من أجل حل مشاكل التمويل، وتتميز الأدوات المبتكرة هنا بأنها تستطيع تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والفعالية لا تستطيع الأدوات المتداولة تحقيقه.

والهدف من الهندسة المالية هو خفض التكاليف وزيادة العائد، بالإضافة إلى ذلك فالهندسة المالية تهدف إلى نقل المخاطر من طرف إلى آخر، وبالتالي فهي تعتبر أداة لإدارة المخاطر.

2-2- أسباب ظهور الصناعة المالية الإسلامية:

تتمثل أهم الأسباب التي عجلت في ظهور علم المالية الإسلامية الى ما يلي:

أ- ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية:

يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى مقدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بوقورات ملحوظة، وبسرعة ودقة عاليتين¹⁰. و يمكن كذلك إضافة أسباب أخرى ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية واتساع انتشارها، ومن بين هذه العوامل:

- **زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة :** حيث أدت زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة للأسهم المستقبلية والمقايضات والابتكارات في الاتصالات وتقنية الحاسبات خلال السنوات الأخيرة إلى تخفيض تكاليف التجارة والأدوات المالية النمطية بشكل كبير جداً، ومن ثم زيادة مجالات استخدام الهندسة المالية بشكل واسع.
- **زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها :** فقد أصبحت التقلبات في الأسعار "أسعار السلع وأسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات"، خاصة بعد التوجه العالمي لتعويم أسعار الصرف وكذلك رفع الحواجز أمام تدفقات رأس المال عبر الحدود الجغرافية والسياسية والتطور الهائل في سرعة الاتصال والانتقال، والتحول الاقتصادي من اقتصاديات تركز على العمالة إلى اقتصاديات كثيفة المعرفة، كل هذا أدى إلى التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في المحيط الاقتصادي العالمي ككل، مما شكل خطراً كبيراً على مؤسسات الأعمال إذ هدد وجودها، ونتيجة لذلك أصبح من الضروري إنتاج منتجات مالية جديدة وتطوير قدرات عالية للسيطرة على المخاطر المالية.
- **محاولة الاستفادة من النظام المالي :** إذ يعبر النظام المالي عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، وتتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل تخصيص للموارد وهو ما يدفع الأعوان الاقتصاديين إلى التفكير في كيفية الاستفادة من النظام المالي بالطريقة التي يرغبون فيها، وبشكل كفء، وكذا في تطوير أدوات أو آليات جديدة للوصول إلى حلول مثلى لمشاكلهم التمويلية، أو لاستغلال الفرص الاستثمارية.

ب- ظهور احتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل؛

ج- تقنيات المعلومات ومفهوم السوق العريضة.

2-3- أدوات ووسائل الصناعة المالية الإسلامية:

توجد العديد من الأدوات المستخدمة في الصناعة المالية الإسلامية التي تستخدم في عمليات التمويل نذكر منها ما يلي:

أ- المضاربة:

المضاربة في اللغة اسم مشتق من الضرب في الأرض بمعنى السير فيها، أما من حيث الاصطلاح فتعني اعطاء المال لمن يتجر به على وفق نسبة من الربح وحسب عقد المضاربة وذلك لاستخدام هذه الأموال في أغراض اعطاء المال لمن يتجر به على وفق نسبة من الربح وحسب عقد المضاربة لاستخدام هذه الأموال في اغراض معروفة ومحددة مقابل نسبة محدد مسبقا من الربح، وفي هذه الطريقة يتم تقديم صاحب المال الذي يريد استثماره بواسطة "المضارب" وذلك باستخدام خبرته في توظيف المال، ولكن في هذه الطريقة يتم تحمل الخسارة فقط من طرف صاحب المال ويتحملان الربح معا¹¹.

ب- المشاركة:

تعني اتفاق بين المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو تملك عقار أو أصل منقول، وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الأصل وفقا لشروط اتفاقية المشاركة، بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقا لنصيب المشاركة في رأس المال¹².

ج- المزارعة:

هي عقد شركة على زراعة أرض زراعية (صالحة للزراعة)، وفيها طرفان: صاحب الأرض وهو شريك بالأرض أساسا، وصاحب العمل وهو المزارع الذي يقوم بالعمل في الأرض بجهده وخبرته، وقد يتفق الطرفان على أن يقدم أي منهما ما تبقى من عناصر الزراعة الأخرى، ويوزع الخارج من الأرض المحاصيل الزراعية بينهما حسب الاتفاق.

د- المساقاة:

هي عقد شركة على دفع البساتين أو الأشجار أو النخيل المثمرة، إلى من يعتني بها هي عقد شركة على دفع البساتين أو الأشجار أو النخيل المثمرة، إلى من يعتني بها ويحافظ عليها بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة...الخ، مقابل الحصول على نصيب معلوم من الثمار الناتجة حسب الاتفاق، وطرفاها هما: صاحب البستان، والشريك القائم بالسقي والموالاة حتى تنضج الثمار.

هـ - المغارسة:

هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثانٍ ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

و - المراجعة:

أحد صور بيوع الأمانة، حيث يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة أخذاً في الحسبان الثمن الأصلي للسلعة ويكون بيع المراجعة في حالة زيادة ربح معين على الثمن الأصلي¹³. والمراجعة واحدة من أكثر أساليب التمويل شيوعاً بين المصارف الإسلامية، ويقدر أن ما بينا المراجعة 70 % و 80 % من إجمالي التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية يتم عن طريق المراجعة.

ز - الإجارة:

وهي المعاوضة على المنفعة دون العين وفي الإجارة يتم تملك المستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء مقابل معلوم كإجارة المساكن والأراضي الزراعية ويشترط فيها أهلية المؤجر والمستأجر والقدرة على استيفاء المنفعة.

ث - الاستصناع:

يتم الاستصناع في المصارف الإسلامية بتمويل مشروع معين تمويلاً كاملاً بواسطة التعاقد مع المستصنع "طالب الصنعة" على تسليمه المشروع كاملاً بمبلغ محدد ومواصفات محددة وفي تاريخ معين ومن ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف وما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول إلى المصرف.

خ - السلم:

وهو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.

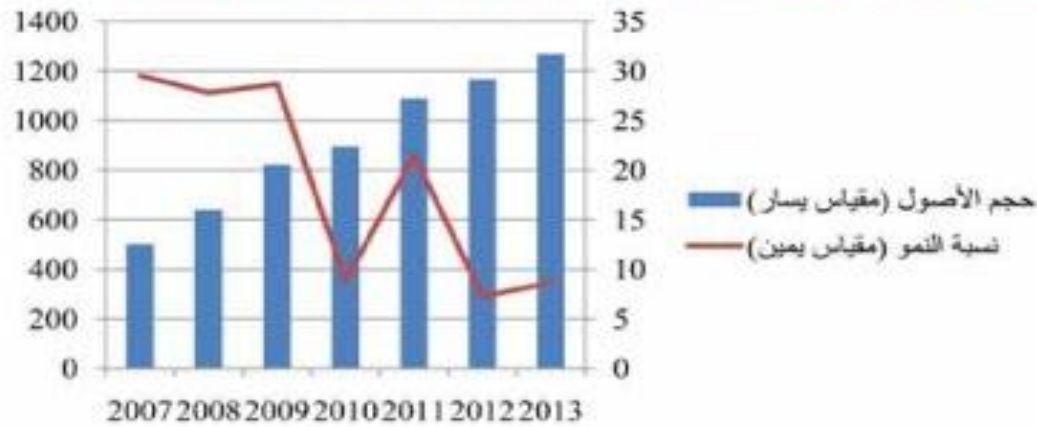
3- حجم الصناعة المالية الإسلامية في سوق المال العالمية:

حققت صناعة التمويل الإسلامي في العقد الأخير نمواً هو الأسرع في النظام المالي العالمي، وفاقته نسبته نمو المصارف التقليدية، ومن المتوقع أن تبلغ أصول هذا القطاع تريليوني دولار في نهاية العام الحالي؛ أما عن هذه الصناعة وتطورها عالمياً خاصة في الدول العربية الخليجية، أعدت إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية الدراسة التالية:

لا يزال التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر، ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً لاسيما في ما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وإبتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل اليوم إلى أكثر من 700 مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم، 250 مؤسسة منها في دول الخليج العربي و100 في الدول العربية الأخرى. ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014، بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 80 % من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة، ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة تستوعب المزيد من المتعاملين عربياً ودولياً. كما تشكل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط حوالي 1 % من الأصول المالية العالمية¹⁴.

رسم بياني 1: حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة (مليار دولار) ونسب نموها (%). 2013-2007



كما بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنهاية العام 2008 حوالي 639 مليار دولار و822 مليار دولار بنهاية العام 2009 (زيادة 28.6 %) و895 مليار دولار بنهاية العام 2010 (زيادة 8.9 %) و1,087 مليار دولار بنهاية العام 2011 (زيادة 21.5 %) و1,166 مليار دولار في العام 2012 (زيادة 7.3 %) ليصل إلى 1,267 مليار دولار في العام 2013 (محققاً نمواً يبلغ 8.67 %). ومن المتوقع ان يصل حجم هذه الأصول بنهاية العام 2014 الى 2 تريليون دولار. وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي وتحتل أصول هذه المصارف حوالي 80 % من إجمالي أصول التمويل الإسلامي تليها السندات الإسلامية (أو الصكوك) بنسبة 15 % ثم الصناديق الإسلامية الاستثمارية بنسبة 4 %، وأخيراً صناعة التأمين الإسلامي (أو التكافل) بنسبة 1 %.

جدول 1: قطاعات التمويل الإسلامي - 2013

القطاع	حجم الأصول (مليار دولار)
الصيرفة الإسلامية	985
الصكوك	251
الصناديق الإسلامية	44
التكافل	26
التمويل المتناهي الصغر	0.628
المجموع	1,306.628

المصدر: Zawya.

- الانتشار العالمي للصيرفة الإسلامية:

يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يوجد حوالي 77.85 % من أصول المؤسسات المالية، وتستحوذ دول الخليج العربية على نسبة 39.21 % من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستحوذ على نسبة 38.64 % من الأصول المالية الإسلامية.

في المقابل تستحوذ آسيا على نسبة 20.8 % من الأصول الإسلامية، ومنطقة أفريقيا وجنوب الصحراء على نسبة 0.84 %، وأوروبا وأميركا وأستراليا مجتمعة على نسبة 4.28 %.

ويبرز دور المملكة العربية السعودية كإحدى أكبر الدول في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية عالمياً في عام 2013، حيث احتوت المملكة نسبة 16 % من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، تلتها ماليزيا (8 %) ثم الإمارات (5 %) فالكويت (4 %) وقطر (3 %) ¹⁵

وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في عام 2013، سجلت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى نسبة (27.73 %) تلتها آسيا (19.24 %) ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ضمنها دول الخليج (10.58 %)، وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون دول الخليج العربية نمواً بسيطاً بنسبة 0.48 %، أما أفريقيا فشهدت انخفاضاً بنسبة 3.42 %، وسجلت أستراليا وأوروبا وأميركا مجتمعة انخفاضاً كبيراً بلغ 60.33 % نتيجة إعادة هيكلة بنك HSBC التي بدأت عام 2012. أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للأصول الإسلامية خلال الفترة 2007-2013، فقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل نمو (18.5 %)، تلتها منطقة الشرق الأوسط دون دول الخليج العربي (17.35 %)، ثم أفريقيا جنوب الصحراء (16.57 %)، وأستراليا وأوروبا وأميركا مجتمعة (16.02 %)، وآسيا 12.24 %.

وكانت مجموعة دول قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا أسرع الأسواق نمواً في قطاع المصارف الإسلامية حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014 الصادر عن Ernst & Young، إذ بلغت قيمة الأصول في هذه الدول مجتمعة 567 مليار دولار أي 78 % من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، مسجلة نمواً سنوياً نسبته 16.4 % بين عامي

2008 و 2012 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 19.7 % خلال الفترة 2013-2018، وقد بلغت نسبة نمو الأصول الإسلامية في اندونيسيا 42 %، تلتها قطر (31 %)، فتركيا (29 %)، فماليزيا (20 %)، فالإمارات (14 %)، فالسعودية 11 %.

والجدول التالي يوضح أكثر :

جدول 3: ترتيب أول 20 دولة بحسب مجموع الأصول الإسلامية 2013

الترتيب	الدولة	مجموع أصول المؤسسات الإسلامية (مليار دولار)	النسبة المئوية من مجموع العشرين دولة (%)	عدد المؤسسات الإسلامية العاملة
1	إيران	475.89	37.76	28
2	السعودية	227.2	18.03	41
3	ماليزيا	196.8	15.62	41
4	الإمارات العربية المتحدة	87.3	6.93	19
5	الكويت	72.5	5.75	26
6	البحرين	56.5	4.48	37
7	قطر	53.1	4.22	10
8	إندونيسيا	19.0	1.51	57
9	بنغلاديش	16.5	1.31	24
10	تركيا	12.1	0.96	4
11	السودان	10.0	0.78	9
12	الباكستان	7.1	0.56	23
13	سويسرا	6.6	0.52	1
14	مصر	6.5	0.52	3
15	بروناي	5.0	0.39	1
16	تايلاند	4.1	0.32	1
17	المملكة المتحدة	2.5	0.20	4
18	الأردن	1.9	0.15	9
19	العراق	1.7	0.14	5
20	اليمن	1.6	0.13	1
	المجموع	1,260.26	100	344

المصدر : The Banker .

الخلاصة :

من خلال العرض السابق يتضح جليا الأهمية البالغة التي تتمتع بها الصناعة المالية الإسلامية ليس فقط في الدول العربية والإسلامية ولكن حتى على المستوى العالمي، بحيث تتطور المالية الإسلامية باستمرار وذلك من خلال تحقيقها لمعدلات نمو متزايدة عبر السنوات المتتالية خصوصا الأخيرة منها، وذلك بسبب الحركية التي تشهدها هذه الصناعة من خلال اعتمادها على التجديد المستمر القائم على أساس الاجتهاد والاستحسان وذلك لمواجهة التغيرات المالية والاقتصادية على الساحة العالمية التي تتميز بالتنافسية الشديدة.

وبناء الى ما سبق نقترح الاقتراحات التالية:

- ضرورة التركيز على الاجتهاد القائم على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وذلك لخلق حركية ومرونة على الصناعة المالية الإسلامية لكي يمكنها مسابقة التطور على الساحة المالية العالمية؛
- تشجيع المستثمرين وأصحاب المال على العمل وفق قواعد الصناعة المالية الإسلامية، وذلك عن طريق الاقتناع والمشاركة في اتخاذ القرار وصنع الحوار البناء والمتبادل؛
- تشجيع المراكز البحثية المتخصصة في الصناعة المالية الإسلامية؛
- تشجيع المصارف العربية على فتح نوافذ خاصة بالصيرفة المالية الإسلامية.

الهوامش والمراجع:

- ¹ محمد عمر شابر، أحمد حبيب: الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ط 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب "البنك الإسلامي للتنمية"، جدة، السعودية، 2006، ص 15.
- ² فتح الرحمن علي محمد صالح: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، منتدى الصيرفة الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، جويلية 2008، ص 23.
- ³ زهرة خلوف، سميرة مرقاش: مشاكل عمل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في ظل بيئات غير إسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، المركز الجامعي بخميس مليانة، 5 و 6 ماي 2009، ص 8.
- ⁴ صعيب حسن: المعاملات المالية للمسلمين في أوروبا، الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن، أيرلندا، 2008، ص 22.
- ⁵ خليل مولاي، التأمين التكافلي الإسلامي (الواقع والآفاق)، الملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، 23 و 24 فيفري 2011، ص 4 و 5.
- ⁶ محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، ط 2، ايتك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995، ص 36 و 37.
- ⁷ محمد كريم: الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 24 فيفري 2011، غرداية، ص 23.
- ⁸ عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 20، العدد 02 2007، ص 10.
- ⁹ إبراهيم مزويد، رشيد بوعافية: الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية، 6 ماي 2009، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص 8.
- ¹⁰ محمد كريم، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- ¹¹ صادق راشد حسين الشمري: أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية: أنشطتها، التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية، عمان - الأردن، 2008، ص 55.
- ¹² حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي: المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط 2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص 170.
- ¹³ ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 51.
- ¹⁴ دراسة صادرة عن مجلة اتحاد المصارف العربية، سنة 2014.
- ¹⁵ المصدر مؤسسة (Ernst & Young).